5. ما تحتاج إليه لدراسة هذه الوحدة

قبل أن تبدأ بدراسة الوحدة تأكد، عزيزي الدارس، من أنك قد هيأت المكان المناسب والهادئ، إضافة للأقلام وبعض الأوراق لحل التدريبات وأسئلة التقويم الذاتي.

ولا تتردد في الاتصال بمشرفك الأكاديمي كلما اقتضى الأمر لمناقشة الصعوبات التي قد تعترضك في أثناء دراسة الوحدة.

2. تعريف الموازنة العامة وأقسامها

عزيزي الدارس، تُبيّن الموازنة العامة الإيرادات المقدَّرة، والتخصيصات المعتمدة لفترة مالية معينة. وتُعَد الموازنة العامة في أقرب وقت سابق مباشرةً للسنة التي تخصها؛ إذ تقترح السلطة التنفيذية خطة الموازنة العامة سنوياً، وتُقِر السلطة التشريعية خطة الموازنة العامة وتصبح قانوناً، يُوكَل أمر تنفيذها إلى السلطة التنفيذية.

يُمكِّن قانون الموازنة العامة الجهات ذات العلاقة من متابعة عمل السلطة التنفيذية، ومقارنة الأداء الفعلي بخطة الموازنة العامة وعدم تجاوزها، وتقييم أداء الوحدات الإدارية الحكومية، وتحقيق أهداف الدولة. وتشتمل هذه الوحدة على تعريف الموازنة العامة وأقسامها، وأهميتها، وقواعد إعدادها، وأسس تقدير الإيرادات والنفقات، وكيفية تصنيف الموازنة العامة، ومراحل تطورها.

تُعرَّف الموازنة العامة بأنها:

«خطة مالية تقترحها السلطة التنفيذية، تُبيِّن الإيرادات المقدَّرة والتخصيصات المعتمدة للإنفاق على الحاجات العامة للمواطنين المقرر تنفيذها حسب أولوياتها لسنة مالية معيَّنة، تُقرها السلطة التشريعية، لتحقيق الأهداف العامة للدولة، ويُلحق بها موازنة التمويل».

يُبيِّن تعريف الموازنة العامة أنها خطة قصيرة الأجل (سنة). وتُضمَّن الموازنة العامة السياسات اللازمة لتحقيق أهداف الدولة، حسب إمكانياتها المتوفرة، وبشكل يُحقق الترابط بين سياسات تحقيق هذه الأهداف وإجراءاتها، ويؤدي إلى تضافر جهود كل الجهات ذات العلاقة للوصول إلى الأهداف المرجوَّة. ويُبيِّن الجدول (1) التالي خلاصة الموازنة العامة في دولة فلسطين للعام 2005.

الجدول (1)

خلاصة الموازنة العامة في دولة فلسطين عام 2005 (بالمليون شيكل)

	الموازنة الجارية	
النفقات الجارية		الإيرادات الجارية المحلية
4080 رواتب وأجور	269	الإيرادات الضريبية
1061 نفقات تشغيلية	1137	ضرائب على الدخل والأرباح
2719 نفقات تحويلية	2380	الجمارك
107 نفقات رأسمالية عادية	4	ضريبة القيمة المضافة والمكوس
565 صافي الإقراض	3790	ضريبة الأملاك
8532 إجمالي النفقات الجارية		إجمالي الإيرادات الضريبية
	457	الإيرادات غير الضريبية
	321	الرسوم والرخص والغرامات والبريد والاتصالات
	29	عوائد وأرباح استثمارية
	807	الإيرادات المختلفة
	4597	إجمالي الإيرادات غير الضريبية
	3935	إجمالي الإيرادات المحلية
	8532	عجز الموازنة الجارية
		إجمالي الموازنة الجارية

الهدف تغطية الايرادات للنفقات

8532	الموازنة الرأسمالية	
النفقات الرأسمالية (التطويرية)		الإيرادات الرأسمالية
3935 عجز الموازنة الجارية	1165	المنح لتمويل المشاريع التطويرية
108 مشاريع الطرق والجسور		
245 مشاريع تطوير البيئة والإنشاءات		
385 مشاريع تطوير الطاقة والمياه		
427 المشاريع الاستراتيجية	1165	إجمالي الإيرادات الرأسمالية
1165 إجمالي النفقات الرأسمالية	5762	إجمالي الإيرادات
9697 إجمالي النفقات	3935	عجز الموازنة العامة
	9697	إجمالي الموازنة العامة
9697		

موازنة التمويل

	المصادر	
التمويل	2886	المنح والمساعدات لدعم الموازنة الجارية
3935 تمويل عجز الموازنة العامة	1049	منح لصندوق الرعاية الاجتماعية
	3935	إجمالي موازنة التمويل
3935		

وفيما يلي، عزيزي الدارس، شرحاً لكل جزء من أجزاء الموازنة العامة:

أ. الموازنة الجارية

يُقابل في الموازنة الجارية بين الإيرادات الجارية1 والنفقات الجارية2. وتهدف المقابلة بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية لسنة مالية معينة إلى تغطية الإيرادات الجارية للنفقات الجارية (نفقات الأنشطة غير المنتجة لأي تمويل للخزينة العامة بشكل مباشر)، أو على الأقل توازن الجانبين.

ب. الموازنة الرأسمالية

يُقابل في الموازنة الرأسمالية بين وفر القسم الأول، إن وجد، والإيرادات الرأسمالية3 من جهة، أو عجز القسم الأول، إن وجد، والنفقات الرأسمالية4 من الجهة الأخرى. ويَظهر في نهاية الموازنة الرأسمالية إجمالي الإيرادات، وهو يساوي مجموع الإيرادات الجارية والإيرادات الرأسمالية في الجانب الأيسر، وإجمالي النفقات، وهو يساوي مجموع النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية، في الجانب الأيمن. كما يظهر في نهاية الموازنة الرأسمالية وفر الموازنة العامة أو عجزها. إذ ينتج وفر الموازنة العامة عندما تكون الإيرادات الرأسمالية بما فيها وفر الموازنة الجارية، إن وجد، أكبر من النفقات الرأسمالية بما فيها عجز الموازنة الجارية، إن وجد. والعكس صحيح لعجز الموازنة العامة.

ويُمكن، عملياً، أن تُموَّل النفقات الرأسمالية داخلياً من خزينة الدولة العامة، كما يمكن أن تُغطى النفقات الرأسمالية من الاقتراض الداخلي أو الخارجي، بحيث تفي هذه القروض بخدمة الدَّين العام، وتُوفِّر إيرادات لخزينة الدولة.

ج. موازنة التمويل

يُبيّن القسم الثالث في الجدول (1) (موازنة التمويل) عجز الموازنة الجارية والرأسمالية، إن وجد، وأقساط القروض والفوائد المستحقة من جهة، في جانب النفقات، والقروض (داخلية، وخارجية)، وأقساط القروض المعادة جدولتها وفوائدها القروض، ووفر الموازنة الجارية والرأسمالية، إن وجد، من الجهة الأخرى، في جانب الإيرادات. وعادةً ما تُوفِّر الدولة إيرادات لتغطية أقساط القروض المستحقة وفوائد الدَّين العام المستحقة، بالإضافة إلى عجز الموازنة العامة، إن وجد، وفي هذه الحالة، يتوازن جانبا موازنة التمويل.

---

1 الإيرادات المحلية (ضريبية وغير ضريبية) ويضاف إليها المنح والمساعدات في بعض الدول.

2 نفقات تشغيل الوحدات الإدارية الحكومية المتكررة والمتجددة سنوياً.

3 إيرادات الاستثمارات وإيرادات المشاريع الحكومية، والمنح لتمويل مشاريع إنمائية، وأقساط القروض المستردة.

4 نفقات المشاريع الحكومية التي تستفيد منها أكثر من فترة مالية ويضاف لها الاستملاكات.

تُعَدُّ الموازنة العامة أداة رقابية على المال العام، وتقييم أداء الوحدات الإدارية الحكومية المختلفة. وتُبيِّن خطة الموازنة العامة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، ومسؤولية تحصيل إيرادات الخزينة العامة، وصلاحيات الإنفاق من التخصيصات المعتمدة على الخدمات والمشاريع المرسوم تنفيذها خلال سنة الموازنة.

نشاط (1)

ارسم شكلاً للموازنة العامة، تحقق وفراً في جزئها الأول، وعجزاً في جزئها الثاني، مبيناً فيها إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات، حدد أجزاءها، وكيفية إظهار مجاميع كل جزء وأرصدته مفترضاً أرقاماً من عندك.

3. أهمية الموازنة العامة

تُضمَّن الموازنة العامة السياسات والقوانين اللازمة لتحقيق أهداف الدولة التي تختلف حسب حاجات المجتمع المتغيرة عبر الزمن. ولا بد أن نشير، عزيزي الدارس، إلى أن أي دولة، مهما عَظم حجم إيراداتها، لا تستطيع تلبية كل حاجات مواطنيها العامة، لذا لا بد من اختيار أنشطة كل فترة مالية حسب أولوياتها، وضمن الإمكانيات المتوفرة. ويُبيّن الشكل (1) أدناه أهداف الدولة العامة، وأمثلة على كل هدف. وفيما يلي شرح لكل هدف من أهداف الموازنة العامة:

(1) تحقيق أهداف اقتصادية

تُضمَّن الموازنة العامة برامج لتحقيق الأهداف الاقتصادية مثل توزيع موارد الدولة، والرقابة على المال العام، وتوجيه الاقتصاد الوطني.

1. توزيع موارد الدولة حسب أولوياتها، وتقسيماتها، وإمكانياتها، وكفاياتها.
2. أداة رقابية على المال العام (تحصيل الإيرادات، وإنفاق التخصيصات).
3. توجيه الاقتصاد الوطني بتضمين سياسات في الموازنة العامة مثل:

1. تنشيط الاقتصاد الوطني، وتحقيق نمو اقتصادي وزيادة معدل الناتج المحلي، وزيادة معدلات الادخار والاستثمار، وتخفيض نسبة الاستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي، والمحافظة على استقرار الأسعار.
2. تحقيق الاستقرار المالي والنقدي.
3. تخفيض عجز الموازنة العامة ونسبة الدين العام.
4. توازن الحساب الجاري لميزان المدفوعات.
5. توجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة وحماية الصناعات المحلية.

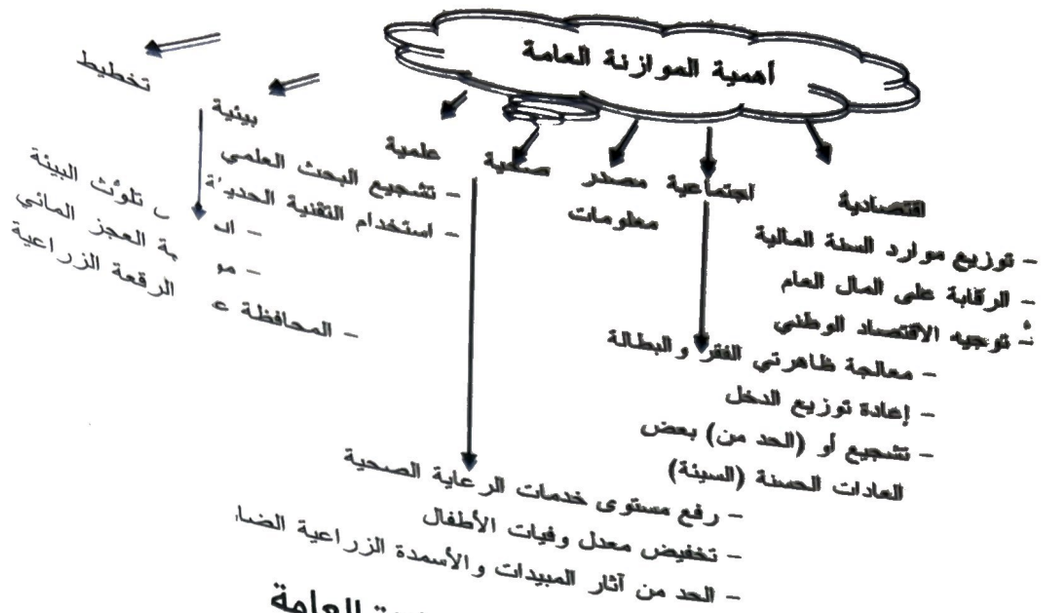

الشكل (1): أهداف الموازنة العامة

(2) تحقيق أهداف اجتماعية

تُضمّن الموازنة العامة سياسات لإقامة مشاريع لتنمية الـ ـاطق الفقيرة، وتشجيع إقامة المشاريع المستخدِمة للعمالة، وتأهيل قوى العمل ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية والإسكانية، وتحفيز القطاع الخاص عل ، الاستثمار فيها، وزيادة تمويل الطبقة الغنية لخزينة الدولة العامة، وتوجيه الإنفاق لصالح الطبقات الفقيرة. وزيادة الضرائب والرسوم على إنتاج السلع الكمالية والمتا ـرة فيها، والقيام بحملات إعلانية تُشجّع العادات الحسنة وتُبيِّن أخطار العادات الس ـئة.

(3) تحقيق أهداف صحية لرفع مستوى خدمات الرعاي الصحية، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، والحد من الآثار الضارة للمبيدات والأسمـ ء.

(4) تحقيق أهداف علمية لتشجيع البحث العلمي.

(5) تحقيق أهداف بيئية للحد من تلوث البيئة، والـ حافظة على الرقعة الزراعية ومواجهة العجز المائي.

(6) تحسين عملية التخطيط.

(7) مصدر معلومات.

أسئلة التقويم الذاتي (1)

ناقش أهمية إعداد الموازنة العامة.

4. قواعد الموازنة العامة

تشمل قواعد الموازنة العامة توازن الإيرادات والمقبوضات من جهة، والنفقات والمدفوعات من جهة أخرى، لسنة مالية، ضمن تصوُّر شمولي، تتقاسم فيه أنشطة الدولة هذه الإيرادات. وتسمح قواعد الموازنة العامة بمرونة مُقَرَّة قانوناً لتعديل بعض البنود، ومواجهة الحالات الطارئة. ويُبيِّن الشكل (2)، عزيزي الدارس، أدناه هذه القواعد.

(1) سنوية الموازنة العامة

تطبيقاً لفرض الدورية، فقد حُددت مدة الموازنة العامة بسنة (ميلادية أو هجرية)، أملتها مدة إعداد الموازنة العامة5، والقدرة على التنبؤ وإحكام الرقابة والحاجة إلى فترات مالية متجانسة، على أن تُغطى أية ظروف أو أحداث لاحقة، تقع ضمن مسؤوليات الحكومة، بملاحق للموازنة العامة.

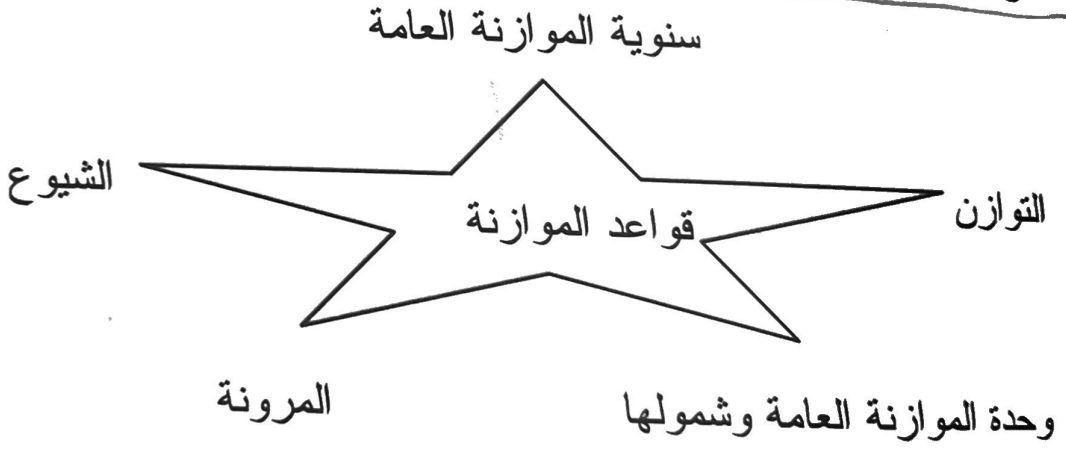

شكل رقم (2): قواعد الموازنة العامة

(2) التوازن

يُفرَّق ضمن هذه القاعدة بين التوازن الحسابي (تساوي إيرادات الخزينة العامة والنفقات اللازمة للقيام بالخدمات العامة) والتوازن الاقتصادي (تغطية عجز الموازنة العامة من خلال الاقتراض الموجَّه لأنشطة استثمارية مجدية).

(3) الشيوع

تصب جميع إيرادات الدولة ومقبوضاتها في الخزينة العامة، لتصبح مشاعاً تُخصص للإنفاق على الخدمات والأنشطة والبرامج والدوائر الحكومية والمناطق المختلفة ...، دون

5 ستة شهور عادةً ما تبدأ من 7/1 وتنتهي في 12/31 من السنة المالية السابقة لسنة الموازنة العامة.

تخصيص إيراد معين لنفقة معينة إلا بقانون. وقد يتم تخصيص تبرع أو إعانة أو قروض مشروطة للإنفاق على خدمة أو مشروع معين عند اشتراط المتبرع أو المقرِض، وبقانون. ويهدف تطبيق هذه القاعدة إلى إمكانية تقديم الخدمات والقيام بالأنشطة حسب الحاجة والأولوية.

(4) وحدة الموازنة العامة وشمولها

تُبيِّن الموازنة العامة الإيرادات المقدَّرة والتخصيصات المعتمدة ومصادر التمويل اللازمة ضمن وثيقة واحدة، بهدف إحكام الرقابة على المال العام، وتزويد ذوي العلاقة بصورة كاملة عن بيانات الموازنة العامة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

(5) المرونة

تُجيز قاعدة المرونة نقل المخصصات بين مواد الموازنة العامة حتى لا يكون وفر بعض المخصصات المالية وسيلة للإسراف. ففي فلسطين، يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية إلى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل ذاته بقرار من وزير المالية بناءً على تنسيب مدير عام الموازنة ولا يجوز النقل بالعكس6، وتُمكِّن هذه القاعدة من تغطية نفقات الظروف الطارئة بملاحق للموازنة العامة.

تدريب (1)

ناقش الأسئلة الآتية:

1- لماذا حددت مدة الموازنة العامة بسنة؟

2- بيّن فوائد قاعدة وحدة الموازنة العامة وشمولها.

3- بيّن أهمية إعداد موازنات المؤسسات العامة المستقلة.

أسئلة التقويم الذاتي (2)

فرّق بين توازن الموازنة العامة الحسابي وتوازن الموازنة العامة الاقتصادي، وبيّن مدى انسجام كل منهما. مع أهداف الموازنة العامة منهما.

المادة 12 أ من قانون الموازنة العامة

5. أسس تقدير بنود الموازنة العامة وطرقه

يُبيّن هذا الجزء أولاً الأسس التي يعتمد عليها لتقدير الإيرادات واعتماد التخصيصات في الموازنة العامة، ويشرح طرق تقدير إيرادات الموازنة العامة وتخصيصاتها.

1.5 أسس تقدير الإيرادات واعتماد التخصيصات

يعتمد تقدير بنود الموازنة العامة، عزيزي الدارس، على عوامل متعددة أهمها:

أ- نتائج أنشطة السنوات السابقة
ب- التغير في أنشطة الحكومة خلال سنة الموازنة العامة المقررة
ج- الظروف المستقبلية المحتملة
د- توجيهات كتاب رئاسة الوزراء

ويتم تقدير الإيرادات واعتماد التخصيصات ضمن الموازنة العامة استناداً إلى كل طرق التقدير المتاحة للوصول إلى تقديرات واقعية؛ حيث تقترح الحكومة الأنشطة والمشاريع المنوي القيام بها لكل سنة مالية وتُقدر نفقاتها. ويعتمد تقدير إيرادات كل سنة مالية على عوامل متعددة. فعلى سبيل المثال، يعتمد تقدير الرسوم الجمركية على حجم الاستيراد، وتقدير ضريبة المبيعات على القوة الشرائية وحجم الطلب، وتقدير ضريبة الدخل على حجم الأرباح والدخول. لذا تُقدَّر النفقات بواقعية أكبر من تقدير الإيرادات.

وتختلف أساليب تقدير الإيرادات حسب طبيعة كل إيراد، فعلى سبيل المثال، يحتاج تقدير إيرادات ضريبة الممتلكات إلى الكشف الحسي والتخمين دورياً، بينما يعتمد تقدير ضريبة المبيعات على النشاط الاقتصادي ومستوى الدخل ....

وتُقدَّر إيرادات المصادر الثابتة، مثل ضريبة الممتلكات، بدقة أكبر من إيرادات المصادر غير الثابتة، مثل ضريبة المبيعات. وكذلك تختلف طرق تقدير النفقات حسب طبيعة كل نفقة، فعلى سبيل المثال، تقدَّر النفقات التحديدية، مثل الرواتب والأجور، بدقة أكبر من النفقات التقديرية مثل الشؤون الاجتماعية، والأمن ....

ويُربك التقدير الخاطئ للإيرادات والنفقات تنفيذ الموازنة العامة؛ إذ إن المغالاة في طلب تخصيصات لنشاط معين يمنع تنفيذ نشاطات أخرى، أو يزيد عبء المكلفين الضريبي. ويخل التحفظ في تقدير النفقات بتعادل الموازنة العامة.

كما يقلل التحفظ في تقدير الإيرادات من التوسع في تنفيذ الخدمات العامة، وتحقق

ة في تقدير الإيرادات عجزاً في نهاية السنة المالية، أو يزيد عبء المكلفين الضريبي
الفترة المالية، أو يوقف تنفيذ بعض أنشطة الموازنة العامة.

طرق تقدير بنود الموازنة العامة

تشمل طرق تقدير الإيرادات واعتماد التخصيصات في الموازنة العامة الطريقة
ريخية، وطريقة المتوسطات، وطريقة الدورات الاقتصادية، وطريقة التقدير المباشر.
يّن الشكل (3) أدناه أهم طرق تقدير بنود الموازنة العامة.

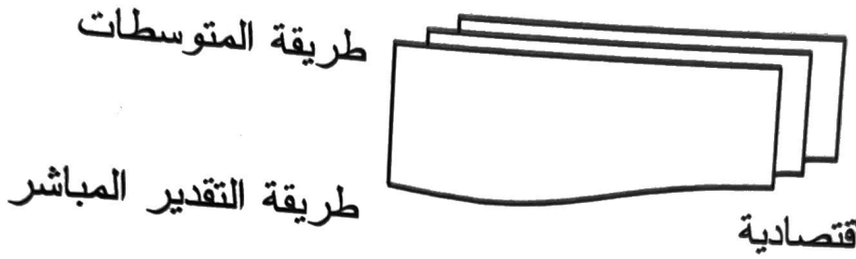

الشكل (3): طرق تقدير بنود الموازنة العامة

وفيما يلي، عزيزي الدارس، موجز لكل طريقة من طرق تقدير بنود الموازنة العامة:

1- الطريقة التاريخية

تُعَد الموازنة العامة، حسب هذه الطريقة، طبقاً لنتائج آخر سنة منفذة، أو تتم زيادة نسبة محددة عند تقدير إيرادات السنة الحالية على إيرادات السنة السابقة.

أ- أرقام آخر سنة منفذة

تُقدَّر إيرادات الموازنة العامة المقبلة ونفقاتها حسب الإيرادات والنفقات الفعلية لآخر سنة مالية منفذة (دون تغيير، إلا ما تمليه أسباب واضحة كزيادة نسبة ضريبة معينة). ولا تتأثر هذه الطريقة بتغيُّر الظروف الاقتصادية، وتتجاهل هذه الطريقة التطوُّر الاقتصادي المستمر.

ب- زيادة الإيرادات بنسبة معينة

زيادة نسبة معينة على إيرادات موازنة آخر سنة مالية منفذة (زيادة مضطردة في الإيرادات)، مع اعتماد نفقاتها دون تغيير كخطة للموازنة العامة المقبلة، إلا ما تمليه أسباب واضحة. وقد تُحقق هذه الطريقة وفراً لخزينة الدولة.

2- طريقة المتوسطات

تُقدَّر إيرادات الموازنة العامة ونفقاتها للسنة المالية المقبلة بإضافة متوسط التغير الفعلي لكل إيراد أو نفقة خلال سلسلة زمنية سابقة مباشرةً لسنة الموازنة العامة، إلى إيرادات موازنة السنة الحالية العامة ونفقاتها.

لا تساير هذه الطريقة التطور الطبيعي ومراحل الدورة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، قد تمثِّل نسبة التغيُّر المحسوبة مرحلة اقتصادية مختلفة عن تلك التي تتزامن معها الموازنة العامة. وتختلف غالباً تغيُّرات إيرادات الموازنة العامة ونفقاتها عن نسبة التغيُّر المحسوبة، لظهور مؤثرات جديدة.

وتعتمد الطريقتان السابقتان، عزيزي الدارس، على البيانات المحاسبية التاريخية، وتستبعد إمكانية التقدير الشخصي، وتلغي عوامل المبادرة والإبداع.

3- طريقة الدورات الاقتصادية

يتأثر تقدير إيرادات الموازنة العامة ونفقاتها بمراحل الدورة الاقتصادية بدلاً من تضمين الموازنة العامة سياسات حكومية تحد من الآثار السلبية لمرحلة الدورة الاقتصادية التي تتزامن معها. وتعد الدورات الاقتصادية قوانين طبيعية مسلماً بها.

إضافةً إلى اعتماد هذه الطريقة على البيانات السابقة، وإلغاء عوامل الإبداع والمبادرة، فإنها تُبنى على تغيُّر مفاجئ للحالة الاقتصادية، وعملياً، يتم تغيُّر تدريجي من حالة اقتصادية إلى أخرى.

4- طريقة التقدير المباشر

يعتمد تقدير إيرادات الموازنة العامة واعتماد تخصيصاتها، حسب هذه الطريقة، عزيزي الدارس، على عدة عوامل أهمها:

أ- بيانات الإيرادات والنفقات الفعلية للسنة السابقة.

ب- بيانات الإيرادات والنفقات الفعلية مقارنة بالإيرادات المقدَّرة والتخصيصات المعتمدة للسنة الحالية حتى تاريخه.

ج- أرصدة الإيرادات المقدَّرة والتخصيصات المعتمدة للسنة الحالية المعاد تقديرها من تاريخه وحتى نهاية السنة المالية الحالية.

د- التوقعات المحتملة وأثرها على كل بند من بنود الموازنة العامة.

فعلى سبيل المثال، يعتمد تقدير أرقام الموازنة العامة لعام 2006، والتي تتم خلال النصف الثاني من عام 2005، على الأرقام الفعلية لعام 2004، وعلى مقارنة الأرقام الفعلية

بالمقدرة لعام 2005 حتى تاريخ إعداد الموازنة العامة، ومقارنة الأرقام المقدرة بالمعاد تقديرها منذ تاريخ إعداد الموازنة العامة وحتى نهاية عام 2005، كما يُبينه الشكل (4) أدناه.

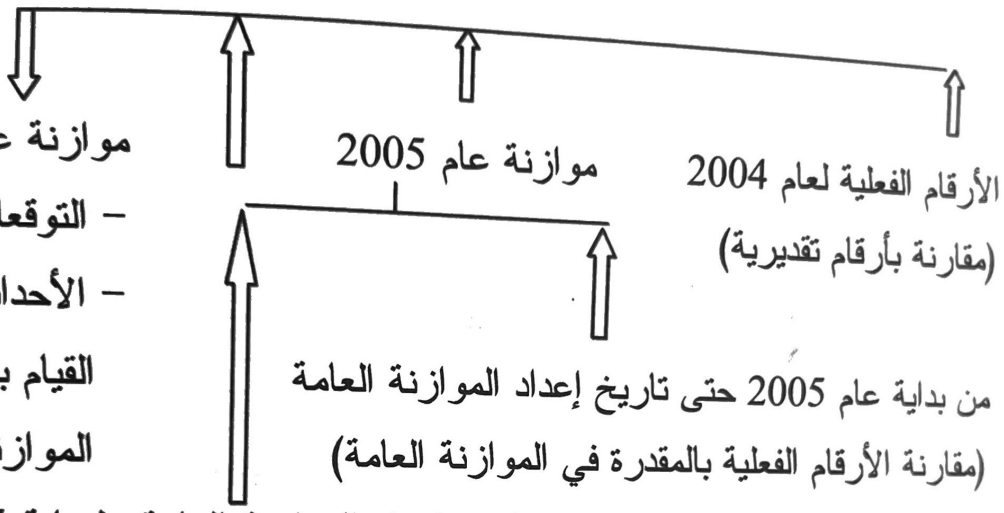

الشكل (4): طريقة التقدير المباشر لأرقام الموازنة العامة لعام 2006.

تدريب (2)

ناقش الأسئلة الآتية:

1- بين أهم العوامل التي يعتمد تقدير بنود الموازنة العامة عليها.

2- ما الشروط التي يسترشد بها لزيادة دقة تقدير أرقام الموازنة العامة ؟

أسئلة التقويم الذاتي (3)

استناداً إلى طبيعة تقدير كل إيراد أو نفقة ومدى دقة كل منهما، ناقش أساليب تقدير إيرادات الموازنة العامة واعتماد تخصيصاتها.

6. تصنيف الموازنة العامة

تُصنَّف الموازنة العامة، عزيزي الدارس، بعدة طرق لتُبيِّن كيفية توزيع إيراداتها المقدَّرة وتخصيصاتها المعتمدة. ويعتمد تصنيف الموازنة العامة على الهيكل التنظيمي للدولة (تصنيف إداري)، ووظائف الدولة العامة (تصنيف وظيفي)، وأنواع الخدمات العامة (تصنيف نوعي). ويُبيِّن تصنيف الموازنة العامة أيضاً الموارد المالية المخصصة لمشاريع إنمائية والعبء الضريبي على المكلَّف (تصنيف اقتصادي)، ومدى استفادة كل من المناطق الجغرافية المختلفة من موارد الخزينة العامة (تصنيف جغرافي). وتُكمِّل المعلومات الناتجة عن تصنيفات الموازنة العامة المختلفة بعضها بعضاً، لتُبيِّن مدى تحقق أهداف الموازنة العامة وكيفيته. ويُبيِّن الجدول (2) أدناه أهم طرق تصنيف الموازنة العامة وأهمية كل تصنيف.

جدول رقم (2)

الرقم	نوع التصنيف	أهميته
.1	إداري	أ. توزيع موارد الخزينة على الوحدات الإدارية. ب. تحديد مسؤوليات كل وحدة إدارية حكومية. ج. الرقابة على مهام تحصيل كل وحدة إدارية وإنفاقها.
.2	اقتصادي	أ. بيان مدى تغطية الإيرادات الجارية للنفقات الجارية. ب. حجم إيرادات الخزينة العامة المُوجَّه لمشاريع إنمائية.
.3	نوعي	أ. الرقابة على الإنفاق ضمن الأغراض المحددة لها. ب. بيان حجم كل مصدر من مصادر الإيرادات. ج. تحديد العبء الضريبي على المكلفين.
.4	وظيفي	أ. بيان توجهات الدولة خلال السنة المالية. ب. حجم الإنفاق على كل وظيفة من وظائف الدولة.
.5	جغرافي	أ. توزيع مكاسب التنمية بصورة عادلة بين المناطق. ب. توزيع العبء الضريبي على المكلفين في المناطق.

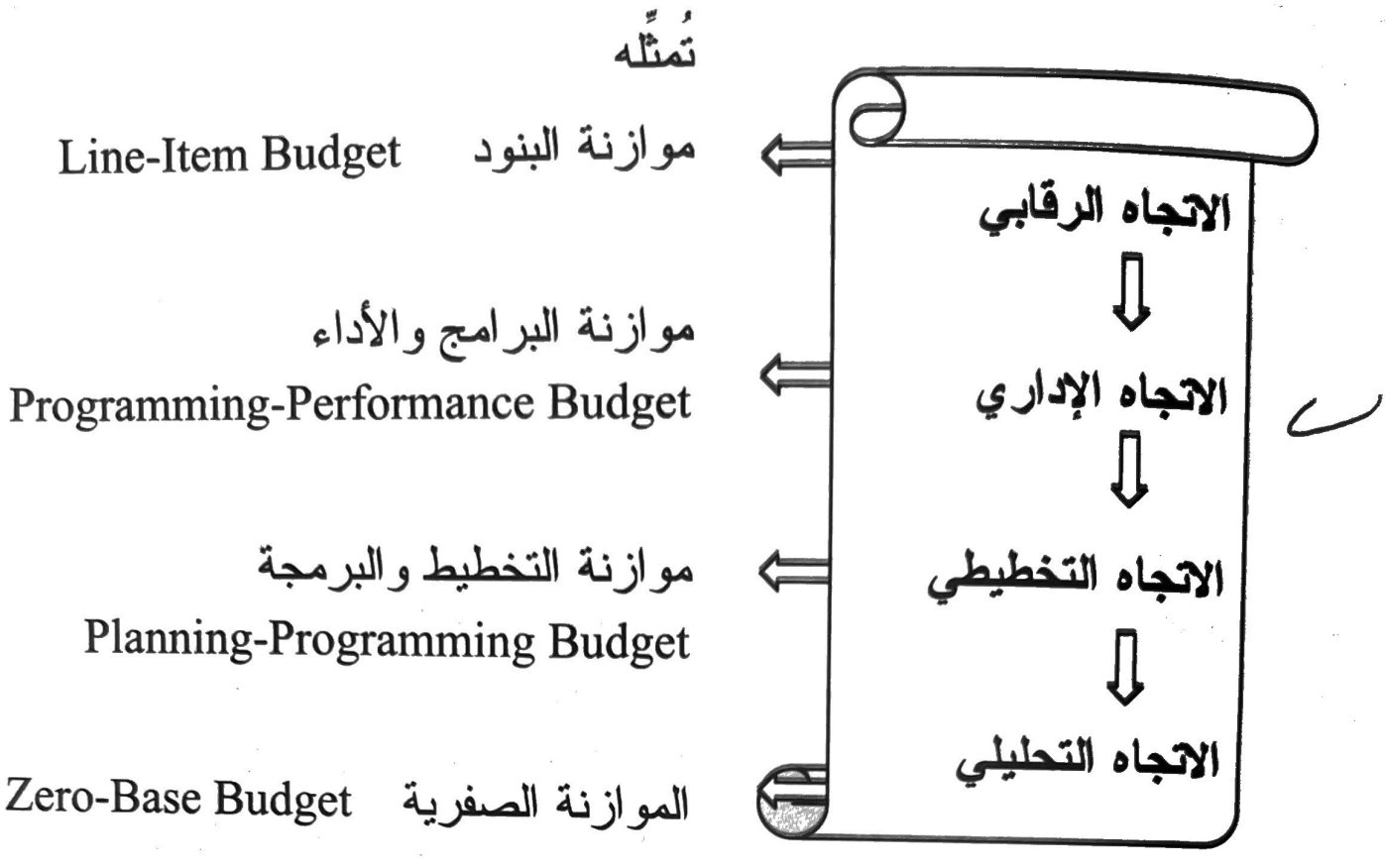

الشكل (5): تطوُّر الموازنة العامة

وفيما يلي، عزيزي الدارس، موجز لكل مرحلة من مراحل تطور الموازنة العامة:

1.7 موازنة البنود

تتجه موازنة البنود للرقابة على المال العام، من خلال تحصيل الإيرادات المقدَّرة، وإنفاق التخصيصات ضمن الهدف والمدة المحددتين، للقيام بالحاجات العامة للمواطنين حسب أولويتها.

يُستخدم الأساس النقدي لقياس عمليات الحكومة وإثباتها ضمن هذا الاتجاه، لأن **موازنة البنود** تهتم بالتدفقات النقدية الداخلة (الإيرادات والمقبوضات المحصَّلة)، **والتدفقات** النقدية الخارجة (الإنفاق من التخصيصات المعتمدة).

وتراقب موازنة البنود حركة النقدية، دون الاهتمام بنوعية الأداء وهدفه. **وتتضمن موازنة البنود**، بشكل عام، أنشطة متكررة. **وتعتمد** تخصيصات الموازنات العامة المقبلة، **حسب هذا** الاتجاه، على التغيُّر في النشاط. **وتعتمد** الكفاية على مدى التقيُّد بالمخصصات **المعتمدة**، وتحصيل الإيرادات المقدَّرة.

2.7 موازنة البرامج والأداء

تُركّز موازنة البرامج والأداء على المخرجات ومراقبة الأنشطة وتحسين الأداء وفقاً للمعايير الفعلية والمستهدفة المحددة للارتقاء بنوعية الخدمة. ويُعَدُّ كل برنامج وحدة محاسبية مستقلة. ويُؤخذ على موازنة البرامج والأداء صعوبة قياس تكلفة المدخلات والمخرجات لبعض الأنشطة والخدمات العامة وقيمتها، وصعوبة بيان مدى مساهمة بعض الأنشطة في تحقيق أهداف الدولة العامة.

يُستخدم أساس الاستحقاق المعدّل لتطبيق موازنة البرامج والأداء، لأن تطبيقها يتطلب حساب التكاليف الفعلية، وتقييم المخرجات بصورة واقعية.

3.7 موازنة التخطيط والبرمجة

تربط موازنة التخطيط والبرمجة سياسات الحكومة المالية والاقتصادية ... بخطط التنمية طويلة الأجل، لتحقيق الأهداف العامة للدولة. ويُواجَه هذا الاتجاه بعدم قبوله من بعض الإدارات الحكومية المختلفة نتيجةً لزيادة المسؤوليات المترتبة عليها كلما طالت مدة الموازنة العامة. كما يُؤخذ على هذا الاتجاه صعوبة تحديد أولويات أهداف الدولة العامة، وقياس مدى تحقق بعض هذه الأهداف.

يُستخدم أساس الاستحقاق المعدَّل لتطبيق موازنة التخطيط والبرمجة، لأن تطبيقها يتطلب بيان الكلفة والمنفعة لضمان دقة الخطة.

4.7 الموازنة الصفرية

يُملي الاتجاه التحليلي الممثل في الموازنة الصفرية تحليل أهداف الأنشطة المنوي القيام بها وتقييمها، خلال سنة الموازنة، وبيان أولويات تنفيذها. وتزيد مشاركة الإدارات الحكومية المختلفة في تحليل أنشطتها ووصفها، ومن تحديد أولوياتها، وتحمُّل مسؤولياتها، وحُسن أدائها. وتعتمد الموازنة الصفرية المبادرة والإبداع، في رسم سياسات تقدير الإيرادات وتحصيلها وتحديد نوعها، وتحليل تكلفة كل نشاط واختيار البديل الأمثل، وأساليب تنفيذ أنشطة كل فترة مالية وتحديدها. كما تهدف الموازنة الصفرية إلى التحلل من الروتين وإلى حدٍ ما عدم تكرار الأنشطة السابقة.

يُستخدم أساس الاستحقاق المعدَّل في تطبيق الموازنة الصفرية للوصول إلى البيانات الأقرب إلى الدقة، ولضمان صحة التحليل.